ictj briefing

المركز الدولي للعدالة الانتقالية 10 سنوات

العدالة الانتقالية تعزز المحاسبة على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال

ملاحظات المركز الدولي للعدالة الانتقالية خلال المناقشة المفتوحة
لمجلس الأمن حول الأطفال والنزاع المسلّح
19 أيلول /سبتمبر 2012

رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية
ديفيد تولبرت

السيد الرئيس،

أود أن أتوجه بالشكر لرئيس مجلس الأمن على دعوته لنا للمشاركة في هذا النقاش المفتوح. وإنه لمن دواعي شرفي أن أتحدث هنا إلى جانب إيرفي لادسوس وأنتوني ليك. كما يشرفني أن ألتقي بالسيدة ليلى زروقي، وأستمع إلى ملاحظاتها بصفتها الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة . إن المركز الدولي للعدالة الانتقالية يتطلع إلى العمل مع مكتبكم من أجل وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات ضد الأطفال أثناء الصراع المسلح. والمجلس على دراية بعدد من الحالات التي تسلط الضوء على أهمية هذه القضية، ولعل أكثرها إلحاحاً هي الحالة الراهنة في سوريا.

لقد قطع المجلس بالفعل أشواطاً عديدة ومهمة من التقدم على صعيد حماية الأطفال أثناء الصراع المسلح. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أبرمت الأمم المتحدة 20 خطة عمل مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة ضمن الإطار العام الذي وضعه مجلس الأمن الدولي خلال العقد الماضي. وتُعدُّ خطط العمل بمثابة خطوة أولى حاسمة لوضع حد للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح؛ ولكن لا بد من بذل مزيد من الجهود لوضع حد للإفلات من العقاب على تلك الجرائم. ومن ثم، فإنني سأركز في ملاحظاتي اليوم على سبل تحقيق مزيد من المحاسبة في السياقات التي أُبرمت فيها خطط العمل أو يجري التفاوض عليها حالياً.

هناك خطوتان بالغتا الأهمية يمكن للمجلس وأعضاؤه اتخاذهما تحقيقاً لهذا الهدف:

1. أولاً، يجب على المجلس الضغط على الدول للاستفادة من الموارد والخبرات الدولية في تعزيز العمليات الوطنية.
2. ثانياً، يجب على الأمم المتحدة إيلاء مزيد من التركيز لمنهج متكامل للمحاسبة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بمجرد الشروع في تنفيذ خطط العمل.

وقبل مناقشة هذين الإجراءين الرئيسيين، **أود أولاً أن أتناول مفهوم المحاسبة من وجهة نظرنا.**

فالمحاسبة بالنسبة للكثيرين تعني الملاحقات الجنائية. وما من شك أن الملاحقات القضائية أساسية لتحقيق المحاسبة وهي ترسل رسالة واضحة مفادها أن هناك انتهاكات لن يتم تحملها من قبل المجتمع المحلي أو الدولي.

غير أن العمل الذي قام به المركز الدولي للعدالة الانتقالية على مدى العقد المنصرم في أكثر من 40 بلداً يظهر أن الملاحقة القضائية وحدها ليست كافية. فأفضل سبيل لتحقيق المحاسبة على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال هو اعتماد **نهج شامل للعدالة** لا يتناول مسؤولية الجناة فحسب، بل يشمل أيضاً **حقوق الضحايا في إطار عملية أوسع للتغيير الاجتماعي** وهذا

النهج الشامل لتحقيق العدالة يجب أن يشمل البحث عن الحقيقة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، إلى جانب الملاحقات القضائية؛ وهذه العناصر مجتمعةً تشكل الأركان الأساسية للعدالة الانتقالية.

ولكي يتسنى لنا التصدي بصورة فعالة للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وعواقبها، فلا بدّ من فهم أسبابها الأساسية وأنماط وقوعها؛ وبمقدور آليات البحث عن الحقيقة مثل لجان الحقيقة معالجة هذه العوامل. ولا بد من إعادة هيكلة شاملة للقوات العسكرية والأمنية أو الجماعات المسلحة المنخرطة في أفعال جنائية من قبيل تجنيد الأطفال ، وذلك في إطار عملية إصلاح المؤسسات، حتى يتسنى القضاء على تلك الممارسات غير المقبولة. وجبر الضرر أمر بالغ الأهمية إن كنا نريد إيصال رسالة للأطفال الضحايا مفادها أن الأضرار التي لحقت بهم هي انتهاكات لحقوقهم، وأن الدولة ملزمة بإعلاء شأن هذه الحقوق وتعزيزها في المستقبل. وعندما يتم تطبيق هذه الأساليب بصورة متكاملة وحقيقية، فإنها تؤدي إلى تعزيز ثقة المواطنين وترسيخ سيادة القانون.

سيدي الرئيس،

لقد نجح المجلس في رفع مستوى الوعي على الصعيد الدولي بضرورة معالجة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال. ويجدر به أيضاً استخدام نفوذه في **تعزيز ودعم الإجراءات والعمليات الوطنية**.

وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول حكم لها بإدانة توماس لوبانغا ديلو بارتكاب جريمة حرب، هي تجنيد الأطفال إلزامياً أو طوعياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتلك خطوة حاسمة في إرساء معيار يحظى بالاحترام الدولي ضد تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. ولكن محاكمة لوبانغا لم يكن المقصود منها قط التصدي لجميع الجناة.

ولقد لاحظنا في سياق عملنا أن تجنيد الأطفال لا يزال مستمراً، ولا يزال الكثير من الجناة ينعمون بالإفلات من العقاب. في هذا السياق، فإن الفرصة سانحة أمام مجلس الأمن لاستخدام هذه الخطوة إلى الأمام في مجال العدالة الانتقالية، والاستفادة من الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز الإجراءات والعمليات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتماشياً مع نظام روما الأساسي، فإن ما تحتاجه جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن هو الدعم الدولي للإجراءات القضائية الوطنية، وبالأخص المحاكم الوطنية وبرامج جبر الضرر الشاملة. لذا فإنني أحضّ المجتمع الدولي على دعم جهود الضحايا لتنفيذ قرارات القضاء الوطني الحالية التي تقضي بمنح تعويضات لهم، فضلاً عن تشجيع المانحين والحكومة الكونغولية على مساعدة الصندوق الاستئماني للضحايا في تنفيذ برامج جبر الضرر للمجتمعات المتضررة من التجنيد القسري.

ويجب على الفريق العامل حضّ المانحين على دعم الإجراءات الوطنية الرامية لتحقيق محاسبة شاملة؛ وفيما يتعلق بالخبرة، يمكن للفريق العامل أيضاً الاستفادة من نشاط المنظمات غير الحكومية العاملة على أرض الواقع. وعلى غرار آلية الرصد وإصدار التقارير التي تجمع بين الأمم المتحدة وشركائها لتوثيق الانتهاكات، فإننا بحاجة لإقامة علاقات من التعاون لإتاحة سبل الإنصاف لضحايا الانتهاكات حالما يتم توثيقها.

وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى الإجراءات الواردة في وثيقة "مجموعة الأدوات" الصادرة عام 2006 عن أمام الفريق العامل المعني بالأطفال في الصراعات المسلّحة ، لخلصنا إلى أنه من واجب هذا الفريق أن يدرج في توصياته الخاصة بالدول المعنية"... دعم آليات العدالة الانتقالية والبحث عن الحقيقة، بما في ذلك وضع وتنفيذ الإجراءات التي تراعي احتياجات وظروف الأطفال".

سيدي الرئيس،

إن هذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي **الدعوة لمزيد من التركيز على المحاسبة في سياق خطط العمل**.

فميانمار، على سبيل المثال، هي واحدة من البلدان التي عملنا فيها بنشاط على مدى عدة سنوات؛ ونحن نرحب بتوقيعها مؤخراً على خطة العمل التي أجازها مجلس الأمن الدولي من أجل تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الحكومية

وإعادة دمجهم. وبالإضافة إلى هذا، فقد كانت آلية الشكاوى لدى منظمة العمل الدولية آلية فعالة، وإن كانت محدودة، للمحاسبة في ميانمار، ومن أسباب ذلك قدرتها على تحقيق التوازن بين التوعية والتفاعل مع المؤسسة العسكرية، مما أسفر عن تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للجهات المسؤولة عن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة.

وفي الوقت الحالي، نجد أن عواقب تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية في ميانمار أقل وطأة من عواقب عدم الإتيان بما يكفي من المجندين؛ وهذا مثال لهيكل تحفيزي يتعين قلبه رأساً على عقب لضمان وضع حد لتجنيد القاصرين. وخلال مقابلة مع أحد موظفي المركز الدولي للعدالة الانتقالية، قال لنا أحد المجندين الأطفال السابقين إنه يريد اعترافاً بأنه لم يتمكن من استكمال تعليمه بسبب تجنيده، وهو أمر يمكن أن تعالجه لجنة الحقيقة. وفي السياقات التي أبرمت فيها خطط العمل في إطار منهج للعدالة الانتقالية، يمكن للجان الحقيقة – التي يتضمن عملها تركيزاً على الأطفال – إظهار الأسباب الأصلية لظاهرة تجنيد الأطفال. وبمقدورها أيضاً تحديد الصور المتعددة لتضرر الأطفال، وإتاحة منبر للاعتراف الرسمي بالانتهاكات التي كابدها الضحايا.

سيدي الرئيس،

إنني أحضكم على اعتبار خطط العمل بمثابة نقطة البداية لتحقيق المحاسبة على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال؛ كما أحض المجلس بقوة على دعم **منهج متكامل لتحقيق المحاسبة** - منهج يلاحق الجناة ويقدم أيضاً الاعتراف الواجب بالانتهاكات التي تعرض لها الضحايا، وسبل الإنصاف اللازمة، ويطلق عملية "إصلاح المؤسسات. ويمكن تحقيق ذلك إلى حد ما بالدعوة لجعل الإجراءات الشاملة للعدالة الانتقالية جزءاً من استجابات الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع خطط العمل.

وأخيراً، وفي الختام، ففي الوقت الذي يواصل فيه المجلس تقدمه المهم على صعيد تحقيق المحاسبة من أجل الأطفال، يتعين عليه أيضاً أن يستمر في الإقرار بأن حماية الأطفال – وتحقيق المحاسبة على الجرائم الخطيرة والانتهاكات الخطيرة التي يتعرضون لها – هما جزء من دور المجلس في تعزيز السلام والأمن. ولقد كان الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة دور فعال في دفع هذا العمل قدماً، إلى جانب ما يقوم به قسم عمليات حفظ السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ولا بد من دعم وتعزيز تفويض كل من هذه الهيئات فيما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح. والتحدي الماثل أمامها الآن هو ترجمة التقدم الذي يتحقق على الصعيد الدولي إلى تغير دائم على الصعيد الوطني.

ونحن في المركز الدولي للعدالة الانتقالية نؤمن بأن انتهاج نهج متكامل لتحقيق المحاسبة من خلال المجموعة الكاملة من آليات العدالة الانتقالية، وزيادة الدعم للإجراءات والعمليات الوطنية، سوف يساعد مجلس الأمن والمجتمع الدولي في جهودهما لوضع حد للجرائم المرتكبة ضد أولئك المستضعفين بيننا، وأحوجنا إلى الحماية من الأذى – وهم الأطفال الذين يقعون في براثن الصراع المسلح.

شكراً لك سيدي الرئيس.

المركز الدولي للعدالة الانتقالية 10 سنوات

يساعد المركز الدولي للعدالة الانتقالية المجتمعات التي تواجه انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان على تعزيز المحاسبة، والسعي إلى معرفة الحقيقة،
وتأمين جبر الضرر، وبناء مؤسسات موثوقة. انطلاقًا من التزامنا بالدفاع عن حقوق الضحايا وتعزيز العدالة المتعلقة بالنوع الإجتماعي، نوفّر المشورة والخبرة التقنية، والتحاليل حول السياسات، والبحوث المقارنة حول مقاييس العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحاكمات الجنائية، ومبادرات جبر الضرر، والبحث عن الحقيقة، وجهود تخليد الذكرى، وإصلاح المؤسسات.